

الغرفة الجهوية بجندوبة

التخرير النمائي المتعلق بالرقابة المالية على بلدية طبرقة في إطار برنامج التنمية المضرية والموكمة المحلية (تصرف 2017)

ىلدية طبرقة

أحدثت بلدية طبرقة (فيما يلي البلدية) بمقتضى الأمر العلي المؤرخ في 27 جوان 1892 وتبلغ مساحتها 13747 هكتار، وتم بمقتضى الأمر الحكومي عدد 602 لسنة 2016 المتعلق بتحوير الحدود الترابية لبعض البلديات ضم أربع عمادات للمنطقة البلدية بطبرقة.

وقد تولت دائرة المحاسبات في نطاق الصلاحيات المخوّلة لها بالقانون عدد 8 لسنة 1968 المؤرخ في 8 مارس 1968 والمتعلق بتنظيمها وفي إطار اتفاقية القرض المبرمة بين الدولة التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والتي تهدف إلى تمويل "برنامج التنمية الحضرية والحوكمة المحلية" إنجاز رقابة مالية على حسابات البلدية بالنسبة لسنة 2017 قصد التحقق من إحكام إعداد الحساب المالي وصحّة البيانات المسجّلة به ومصداقيّته ومن مدى قدرة البلدية على تعبئة الموارد المتاحة لها وشرعيّة تأدية نفقاتها.

وتم تقديم الحساب المالي لسنة 2017 والوثائق المدعمة له إلى كتابة الغرفة الجهوية لدائرة المحاسبات بجندوبة بتاريخ 19 جويلية 2017 أي قبل 31 جويلية 2017 وهو التاريخ الأقصى لتقديم الحسابات إلى الدائرة حسب الفصل 11 من الأمر عدد 218 لسنة 1971 المؤرخ في 29 ماي 1971 المتعلق بسير دائرة المحاسبات.

وتوفرت بالحساب المالي المذكور جميع شروط التهيئة المستوجبة والمتمثلة في صحة تسمية المركز المحاسبي وسنة التصرف وتقديم وثيقة حساب أصلية وتضمن ختم وإمضاء المحاسب وآمر الصرف ووجود تأشيرة الجهة المكلفة بتهيئة الحساب وتأشيرة سلطة الإشراف وعدم انقطاع فترات تصرف المحسابين المتعاقبين على المركز المحاسبي وعدم وجود تشطيبات ومخرجات غير مصادق عليها وتوفر جميع الوثائق المؤيدة للحساب ممضاة من طرف الأعوان المؤهلين لذلك مع وجود التأشيرات الضرورية.

وشملت الأعمال الرقابية فحص الحساب المالي ومستندات الصرف المودعة لدى كتابة الدائرة فضلا عن استغلال المعطيات الواردة بالاستبيان الموجه للبلدية وتلك المستخرجة من منظومة "أدب بلديات" والأعمال الميدانية المنجزة لدى مصالح البلدية والمركز المحاسبي الخاص بها.

وباستثناء ما يتعلق ببقايا الاستخلاص خلصت الأعمال الرقابية إلى عدم وجود إخلالات جوهرية في عمليات القبض والصرف المنجزة خلال السنة المالية 2017 من شأنها أن تمس بمصداقية البيانات المضمنة بالحساب المالي للسنة المعنية. علما أنّ البلدية والقابض توليا الردّ على الملاحظات الأولية التي تم توجيها إليهما في الغرض.

الجزء الأول: الرقابة على الموارد

1- تحليل الموارد

بلغت موارد العنوان الأوّل للبلدية خلال سنة 2017 ما جملته 2.249.908,512 دينار وهي موزعة بحساب 1.205.242,386 دينار بعنوان المداخيل الجبائية الاعتيادية و 1.205.242,666,126 دينار بعنوان المداخيل الجبائية غير الاعتيادية.

وبخصوص المداخيل الجبائية الاعتيادية في تتأتّى أساسا من المعاليم الموظّفة على العقارات والأنشطة ومن مداخيل إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المرافق العمومية فيه ومن مداخيل الموجبات والرخص الإدارية والمعاليم مقابل إسداء خدمات والمداخيل الجبائية الاعتيادية الأخرى ذلك على التوالي بنسب في حدود 59,95% ويبرز ذلك من الجدول الموالي:

النسبة %	المبلغ (بالدينار)	أصناف المداخيل	
59,95	722.439,764	المعاليم على العقارات والأنشطة	
19,32	232.818,157	مداخيل إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المرافق العمومية فيه	
20,58	247.988,885	بداخيل الموجبات والرخص الإدارية ومعاليم مقابل إسداء خدمات	
0,15	1.700,000	داخيل الجبائية الاعتيادية الأخرى	
100	1.205.242,386	المداخيل الجبائية الاعتيادية	

وتمثل "المعاليم على العقارات والأنشطة" أهم عناصر المداخيل الجبائية الاعتيادية في سنة 2017. ويبرز الجدول الموالى مختلف مكونات هذه المعاليم ونسها.

النسبة %	المبلغ (بالدينار)	أصناف المداخيل	
16,94	122.439,764	المعلوم على العقارات المبنية	
7,55	54.528,115	المعلوم على الأراضي غير المبنية	
43,22	312.369,53	المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية	
8,18	59.146,000	المبالغ المتأتية من صندوق التعاون بين الجماعات المحلية	
23,3	168.365,180	المعلوم على النزل	
0,81	5.886,755	معلوم الإجازة الموظف على محلات بيع المشروبات	
100	722.735,344	المجموع	

ويعتبر المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية أهم مورد بالنسبة لصنف المعاليم على العقارات والأنشطة حيث تم تحصيل 312.369,530 دينار أي ما يمثل 43,22% من مجموع معاليم الصنف المذكور سابقا. ويستأثر المعلوم على العقارات المبنية والمعلوم على الأراضي غير المبنية والمبالغ المتأتية من صندوق التعاون بين البلديات والمعلوم على النزل ومعلوم الإجازة الموظف على محلات بيع المشروبات بنسب على التوالي 7,55% و 8,18% و 23,5%و 8,18% من مجموع المعاليم على العقارات والأنشطة.

وبلغت تثقيلات سنة 2017 بعنوان المعاليم الموظفة على العقارات ما جملته 326.375,521 دينار توزّعت بين المعلوم على الغقارات المبنية في حدود245.808,830دينار والمعاليم على الأراضي غير المبنية بمبلغ 80.566,691 دينار.

وباعتبار بقايا الاستخلاص البالغة 1.073.608,622دينار في موفّى سنة 2016، ارتفعت المبالغ الواجب استخلص المعاليم الموظفة على العقارات في سنة 2017 إلى ما قيمته 1.399.984,143دينار استخلص منها 176.967,879دينار، وهو ما يعني تحقيق نسبة استخلاص في حدود 12,64%.

وفيما يتعلّق بالمداخيل غير الجبائية الاعتيادية فقد بلغت في سنة 2017 ما قيمته 1.044.666,126 دينار. وهي تتوزّع بين "مداخيل الملك البلدي" التي بلغت 68.034,391 دينار و"المداخيل المالية الاعتيادية" التي بلغت 976.631,735 دينار. وتتأتى المداخيل المالية الاعتيادية أساسا من المناب من المال المشترك للجماعات المحلية الذي كان في حدود 859.993,000 دينار ومنح مساهمات من الدولة مخصصة للتسيير بمبلغ في حدود 2000,000 دينار.

وتم ضبط المبالغ الواجب استخلاصها بعنوان مداخيل أملاك البلدية الاعتيادية خلال سنة 2017 في حدود 170.231,605 دينار استخلص منها 68.034,391 دينار وهو ما يعنى تحقيق نسبة استخلاص بحوالي 40%.

وبلغ مؤشر الاستقلال المالي للبلدية 58,35% خلال سنة 2017 وهو دون الحد الأدنى لمؤشر الاستقلالية المالية الذي تم ضبطه من قبل صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية في حدود 70%.

وتشمل موارد العنوان الثاني الموارد الذاتية والمخصّصة للتنمية وموارد الاقتراض والموارد المتأتية من الاعتمادات المحالة. وببيّن الجدول الموالى توزيع موارد العنوان الثاني:

النسبة (%)	المبلغ(بالدينار)	الجزء
54,22	616.102,860	الموارد الذاتية والمخصّصة للتنمية
30,84	350.467,472	موارد الاقتراض
14,94	169.696,200	الموارد المتأتية من الاعتمادات المحالة
100	1.136.266,532	جملة موارد العنوان الثاني

2- الرقابة على تحصيل الموارد البلدية

بلغت نسبة إنجاز تقديرات موارد البلدية خلال سنة 2017 حوالي87,1% بخصوص العنوان الأول. وبالنسبة للعنوان الثاني بلغت النسبة المذكورة %100,09.

الموارد الذاتية / موارد العنوان الأول = (موارد العنوان الأول – المناب من المال المشترك – منح ومساهمات الدولة في التسيير) / موارد العنوان الأول.

ويبرز الجدول الموالي تفصيل نسب إنجاز تقديرات موارد البلدية:

نسبة الإنجاز(%)	الإنجازات (بالدينار)	التقديرات (بالدينار)	البيان
87,1	2.249.908,512	2.583.000,000	مجموع موارد العنوان الأول
90,91	722.735,344	795.000,000	المعاليم الموظفة على العقارات والأنشطة
76,71	232.818,157	303.500,000	مداخيل إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المرافق العمومية
79,33	247.988,885	312.600,000	مداخيل الموجبات والرخص الإدارية ومعاليم مقابل إسداء
425	1.700,000	400,000	مداخيل جبائية اعتيادية أخرى
75,01	68.034,391	90.694,000	مداخيل أملاك البلدية الاعتيادية
90,36	976.631,735	1.080.806,000	المداخيل المالية الاعتيادية
100,09	1.136.266,532	1.135.167,464	مجموع موارد العنوان الثاني
100,17	616.102,860	615.003,792	الموارد الذاتية والمخصّصة للتنمية
100	350.467,472	350.467,472	موارد الاقتراض
100	169.696,200	169.696,200	الموارد المتأتية من الاعتمادات المحالة

ولوحظ تسـجيل أخطاء في مسـتوى الكشـف عدد 3 2من الحسـاب المالي حيث تم تدوين مبلغ 1.686.421,728 دينار بعنوان مقابيض خارج الميزانية عوضا عن مبلغ1.686.421,728 دينار بعنوان مقابيض خارج الميزانية عوضا عن مبلغ1.686.421,728 دينار

كما ينص الفصل 10 من مجلة الجباية المحلية على أن يتضمن جدول تحصيل المعاليم على بعض الإرشادات مثل اسم المطالب بالمعلوم ولقبه وعنوانه وموقع العقار والمعلوم السنوي وذلك لتيسير عمليات الاستخلاص، غير أن هناك بعض الفصول التي لا تحتوي عنوان المالك وهو ما من شأنه أن لا يمكن عدول الخزينة من تبليغ الإعلامات.

وبررت البلدية ذلك بالعطب الذي طرأ على المنظومة خلال سنة 2017 والذي تم تلافيه خلال سنة 2018. وأضافت أن رمز الأنهج موجود بجدول التحصيل.

ولوحظ تأخير في تثقيل جداول تحصيل المعلوم على العقارات المبنية والمعلوم على الأراضي غير المبنية ولخلف لمقتضيات الفصيلين الأول و30 من مجلة الجباية المحلية اللذان نصّا على ضرورة انجاز عملية التثقيل بتاريخ غرة جانفي من كلّ سنة حيث تم تثقيل الجداول المذكورة بتأخير في حدود 32 يوما. ويرجع ذلك أساسا إلى التأخير في إعداد جدول التحصيل من قبل البلدية. وببرز ذلك من خلال الجدول الموالى:

التأخير مقارنة بأجل 1 جانفي 2017 بحساب اليوم	تاريخ تثقيل جدول التحصيل (2)	تاريخ الإرسال إلى أمانة المال الجهوية	تاريخ إعداد الجدول من قبل البلدية (1)	الجدول
32	03 فيفري 2018	30 جانفي 2018	30 جانفي 2017	جدول تحصيل المعلوم على العقارات المبنية
32	03 فيفري 2018	30 جانفي 2018	30 جانفي 2018	جدول تحصيل المعلوم على الأراضي غير المبنية

وخلافا لمقتضيات الفقرة الرابعة من الفصل 4 من مجلة الجباية المحلية لم تتول البلدية إلى غاية موفى سنة 2017 إصدار قرار بلدي يتعلق بمراجعة الثمن المرجعي تطبيقا للأمر عدد 397 لسنة 2017 المؤرخ في 28 مارس 2017 والمتعلق بضبط الحدّ الأدنى والحدّ الأقصى للثمن المرجعي للمتر المربع المبني لكل صنف من أصناف العقارات الخاضعة للمعلوم على العقارات المبنية. وفي المقابل واصلت البلدية اعتماد القرار البلدي عدد 427 المؤرخ في 7 أوت 2006 الصادر في الغرض طبقا للأمر عدد 431 لسنة 1997 المؤرخ في 3 مارس 1997 رغم أنه لم يعد ساري المفعول منذ أكثر من 10 سنوات.

ورغم أنه تمت الإشارة إلى هذا الإخلال مرارا صلب تقارير الرقابة المالية على البلدية لتصرف سنتي 2015 و2016، إلا أن البلدية لم تتول إصدار قرارات تطبيقا للأوامر سارية المفعول.

وبررت البلدية عدم مراجعة القرار بغياب مجالس بلدية وأضافت أنه سيتم مراجعته خلال سنة 2019.

كما لوحظ ضعف نسب الإعلامات الموجهة لمالكي الأراضي غير المبنية حيث مثلت نسبة %10,16من مجموع فصول جدول تحصيل المعلوم على الأراضي غير المبنية.

ولوحظ عدم دقة البيانات المدرجة بجداول تحصيل المعلوم على الأراضي غير المبنية. ويتبيّن ذلك من خلال إدراج التوظيفات بعنوان الأراضي غير المبنية بجداول تحصيل المعلوم حسب عنوان الأرض عوضا عن عنوان مراسلة المطالب بالأداء وذلك خلافا لمنشور وزير الداخلية عدد 19 بتاريخ 28 مارس 2002 حول تنمية الموارد البلدية الذي حثّ على التنصيص ضمن جداول تحصيل المعاليم على البيانات التي من شأنها أن تساعد على تيسير إجراءات الاستخلاص.

وفي ما يتعلق باستخلاص المعاليم المذكورة فقد نصّ الفصل 28 خامسا من مجلة المحاسبة العمومية على أن "يتولى المحاسب العمومي المكلف بالاستخلاص حال تعهده بالدين تبليغ إعلام للمدين يتضمن دعوته لخلاص جملة المبالغ المطلوبة"، إلاّ أنّه لم يتم تبليغ سوى 12,71%من جملة الفصول المثقلة بجدول تحصيل المعلوم على العقارات المبنية والتي تبلغ 8776 فصل خلال سنة 2017. كما لم تتعدّ الإعلامات التي تم تبليغها خلال نفس السنة 10,16%من جملة الفصول المثقلة بجدول تحصيل المعلوم على الأراضي غير المبنية والتي تبلغ 364 فصلا.

وأفادت القباضة البلدية في ردها أن منظومة الجباية المحلية غير جاهزة للاستعمال واستخراج الإعلامات الأولية بصفة آلية مما يضطر عدل الخزينة لكتابتها يدويا. بالإضافة إلى أن اغلب المساكن غير مرقمة مما يعرقل عملية التبليغ. أما في ما يخص الأراضي غير المبنية فإن عناوين أصحابها غير واضحة وأغلبهم غير مقيمين ببلدية طبرقة إلى جانب عدم توفر المعطيات لدى إدارة البلدية للاتصال بهم.

وبخصوص المعلوم الخاص بالمؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية تبيّن عدم إدراج عديد الفصول بجدول التحصيل المعدّ في الغرض خلال سنة 2017 وذلك من خلال إجراء مقارنة بين المؤسسات المدرجة بالجدول المذكور مع القائمة الاسمية للمؤسسات التي تولت خلاص المعلوم المذكور لشهر ديسمبر 2017بالقباضة البلدية.

وجاء في رد البلدية أنها ستعمل خلال سنة 2019 على تكليف أعوان لتحيين ومراجعة جدول تحصيل المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجاربة أو المهنية.

كما تبيّن أنّ البلدية لم تتول إعداد جداول المراقبة بين الحد الأدنى للمعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية والمبلغ المستخلص بهذا العنوان وهو ما لم يمكن من تطبيق مقتضيات منشور وزير الداخليّة عدد 19 والمؤرّخ في 28 مارس 2002 الذي استوجب إجراء مقارنة بين الحدّ الأدنى المطلوب وقيمة المعلوم على المؤسسات المستخلص فعليا بهدف تحديد الحالات التي تستوجب استخلاص معلوم إضافي باعتبار المعلوم الأدنى المطلوب.

وأفادت البلدية أنها ستعمل على ضبط خطة عمل بالتنسيق مع قابض البلدية ومكتب مراقبة الآداءات الإعداد هذا الجدول.

وخلافا لمقتضيات منشور وزير الداخلية عدد 6 بتاريخ 17 فيفري 1999 الذي نص على ضرورة الحرص على التحيين الدوري لعقود الكراء في حدود نسبة لا تتجاوز 10% سنويا بالنسبة للمحلات التجارية والصناعية، لم تتول البلدية رغم توصيات الدائرة في تقاريرها حول الرقابة المالية لتصرف سنتي 2015 و2016تحيين معينات كراء 52 عقدا يتعلق بتسويغ محلات تجارية تم إبرامها خلال الفترة الممتدة من سنة 1992 إلى سنة 2007. ويتراوح آخر تاريخ للتحيين بين سنتين و 15 سنة.

وجاء في رد البلدية أنه تمت برمجة مراجعة وتحيين معينات الكراء خلال سنة 2019.

كما يتيح الأمر عدد 805 لسنة 1998 المؤرخ في 13 جوان2016 للبلديات إمكانية توظيف واستخلاص معاليم مقابل رفع الفضلات المتأتية من نشاط المحلات التجارية أو الصناعية أو المهنية، إلا أن البلدية قامت بإبرام اتفاقية واحدة رغم أن عدد المؤسسات التجارية والصناعية والمهنية المتواجدة بالمنطقة البلدية والمعلومة لديها يبلغ 1703 مؤسسة. ويتم جمع ونقل الفواضل المتأتية من نشاط هذه المؤسسات في إطار النشاط البلدي المتعلق بالفضلات المنزلية. كما لم تصدر البلدية قرارا يضبط تعريفة جمع ونقل النفايات غير المنزلية وتم الاقتصار على تحديد المعلوم السنوي الراجع للبلدية في الفصل الثالث للاتفاقية. علما أنهتم الإشارة إلى هذا الإخلال صلب تقرير الرقابة المالية لتصرف سنة 2016.

وتعهدت البلدية بإبرام اتفاقيات جديدة لرفع الفضلات غير المنزلية مع بعض المؤسسات العمومية والخاصة خلال سنة 2019.

الجزء الثاني: الرقابة على النفقات

1- التحاليل المتعلقة بالنفقات

بلغت نفقات العنوان الأول 2.159.908,522 دينار سنة 2017 منها64,44% نفقات تأجير عمومي و24,54% نفقات وسائل المصالح.

100	2.159.908,522	- نوان الأول	جملة نفقات الع
2,23	48.257,000	جملة الجزء الثاني	
2,23	48.257,000	مجموع القسم الخامس	
2,23	48.257,000	فوائد الدين الداخلي	5.5
القسم الخامس: فو ائد الدين			
			الجزء الثاني: فو
92,70	2.002.313,153		جملة الجزء الأول
3,75	80.935,000		مجموع القسم ال
0,12	2.583,000	التعاون مع الجماعات المحلية وهياكل أخرى	03.310
0,97	21.000,000	تدخلات في ميادين الثقافة والشباب والطفولة	03.305
0,3	6.500,000	تدخلات في ميدان التعليم والتكوين	03.303
0,46	9.902,000	تدخلات في الميدان الاجتماعي	03.202
		تدخل العمومي	القسم الثالث: ال
24,54	530.053,664	مجموع القسم الثاني	
1,63	35.131,204	مصاريف إستغلال وصيانة التجهيزات العمومية	02.202
22,91	494.922,460	نفقات تسيير المصالح العمومية المحلية	02.201
		بائل المصالح	القسم الثاني: وس
64,42	1.391.324,489	لأول	مجموع القسم الا
6,68	144.234,563	تأجير الأعوان غير القارين	01.102
57,72	1.246.761,928	تأجير الأعوان القارين	01.101
0,02	327,998	المنح المخولة لأعضاء المجلس البلدي	01.100
		أجير العمومي	القسم الأول: الت
		ات التصرف	الجزء الأول: نفق
		فقات العنوان الأول	العنوان الأول: نذ
النسبة (%)	المبلغ بالدينار	البيان	الفصل
النفقات المنجزة		. (.)(1 .11

أمّا نفقات العنوان الثاني فقد بلغت 1.226.266,522 دينار خلال نفس السنة منها 40,49% تعلقت بالاستثمارات المباشرة و 10,35% نفقات مسددة من الإعتمادات المجالة. ويبرز الجدول الموالي هيكلة نفقات العنوان الثاني:

النفقات المنجزة		.1. 11	1 :11		
النسبة (%)	المبلغ بالدينار	البيان	الفصل		
	العنوان الثاني: نفقات العنوان الثاني				
		فات التنمية	الجزء الثالث: نفذ		
		لاستثمارات المباشرة	القسم السادس:ا		
0,8	10.075,213	الدراسات	6600		
19,73	241.685,289	البنايات الإدارية	6603		
0,91	11.202,950	البرامج والتجهيزات الإعلامية	6605		
0,53	357,000	اقتناء وسائل النقل	6608		
0	0	الانارة	6610		
0,2	2.501,600	الطرقات والمسالك	6613		
0,2	2.478,000	اشغال التهيئة والتهذيب	6614		
2,02	24.692,594	المساحات الخضراء ومداخل المدن	6615		
		بناء وتهيئة التجهيزات الجماعية للثقافة والشباب			
2,04	24.988,860	والرباضة والطفولة	6616		
14,09	172.612,687	بناء وتهيئة المنشئات ذات الصبغة الاقتصادية	6617		
40,52	496.543,301	سادس	مجموع القسم ال		
40,52	496.543,301	جملة الجزء الثالث			
	الجزء الرابع: تسديد أصل الدين				
		سديد أصل الدين	القسم العاشر: ت		
6,35	77.885,337	تسديد أصل الدين الداخلي	10950		
6,35	77.885,337	ع اشر	مجموع القسم ال		
6,35	للة الجزء الرابع 77.885,337 de الجزء الرابع 77.885,337		جملة الجزء الراب		
	الجزء الخامس: النفقات المسددة من الاعتمادات المحالة				
1	القسم الحادي عشر: النفقات المسددة من الاعتمادات المحالة				
10,35	126.861,634	الباب الثالث والعشرون: السياحة			
10,35	126.861,634	مجموع القسم الحادي عشر			
10,35	126.861,634	جملة الجزء الخامس			
100	1.225.167,464	وان الثاني	جملة نفقات العن		

ويبرز الجدول الموالي النفقات المنجزة مقارنة بالتقديرات بالنسبة للعنوانين الأول والثاني.

المبلغ بالدينار	البيان
	نفقات العنوان الأول
2.493.000,000	التقديرات
2.159.908,522	الإنجازات
86,64	نسبة الإنجاز (%)
	نفقات العنوان الثاني
1.225.167,464	التقديرات
1.225.167,464	الإنجازات
100	نسبة الإنجاز (%)

2- الملاحظات المتعلّقة بنفقات العنوان الأول

بلغت جملة ديون البلدية في موفى سنة 2017 ما قدره 233.217,417 دينار منها 25,93 % تجاه صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية. وبلغت نسبة مديونية البلدية 10,36%.

وتبعا لمنشور وزير الشؤون المحلية والبيئة حول تطهير مديونية البلديات بعنوان 2016 وما قبلها، فإن الدولة تتحمل كامل ديون 28 بلدية منها بلدية طبرقة .وتشمل الديون المتخلدة لفائدة المؤسسات العمومية مستوجبة الخلاص بعنوان 2016 وما قبلها، على أن تتعهد البلديات المعنية بتسوية كامل ديونها مستوجبة الخلاص لفائدة الخواص على حساب مواردها الذاتية وذلك على امتداد سنة 2018 أو خلال سنتي 2018 و2019 على أقصى تقدير، غير أنّ البلدية لم تتول سنة 2018 خلاص مستحقات الخواص بمبلغ قدره 2080,080 دينار. علما أنه تم سنة 2018 تسديد مبالغ جملية في حدود203.752,662 دينار بعنوان سنة 2017 متخلدة لفائدة المؤسسات العمومية موزعة كما يلى:

قائمة المؤسسات العمومية الدائنة	مبلغ الدين الذي تم خلاصه بعنوان سنة 2017 (بالدينار)
الشركة التونسية للكهرباء والغاز	79.285,862
الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه	40.496,800
اتصالات تونس	5.130,640
المركز الوطني للإعلامية	4.799,650
الشركة الوطنية لتوزيع البترول	455,000
الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية	13.096 ,475
صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية	60.488,662
المجموع	203.752,662

وخلافا لمقتضيات الأمر عدد 564 لسنة 2004 المؤرخ في 9 مارس 2004 والمتعلق بضبط طرق خلاص نفقات التصرف الذي نص على ضرورة دفع المبالغ المستحقة بعنوان الاتصالات الهاتفية في أجل أقصاه 45 يوما

10

³ نسبة المديونية : جملة الديون / موارد العنوان الأول :2.249.908,512/233.217,477

من تاريخ استلام الفواتير لم تحرص البلدية على احترام آجال دفع المبالغ المستحقة بعنوان استهلاك الكهرباء والاتصالات المحددة من قبل المزودين بالفواتير الموجهة في الغرض إلى البلدية. وقد تراوح التأخير المسجل في هذا الشأن بين 143 و288 يوما.

وبررت البلدية ذلك بعدم توفر السيولة اللازمة لخلاص فواتير الاستهلاك وأكدت بأنها ستتلافي هذا الإخلال مستقبلا.

ومقارنة مع تقرير الرقابة المالية على البلدية لسنة 2015، لم تحرص البلدية على تلافي الإخلال المتعلق بالحصول على تأشيرة مراقب المصاريف العمومية بصفة مسبقة عند عقد بعض النفقات وذلك خلافا لمقتضيات الفصل 269 من مجلة المحاسبة والفصل 2 من الأمر عدد 2878 لسنة 2012 المؤرّخ في 19 نوفمبر 2012 المتعلّق بمراقبة المصاريف العموميّة. وبتبيّن ذلك من خلال الحصول على التأشيرة المذكورة بعد ورود الفواتير المعنية.

وخلافا لمقتضيات الفصل 90 من مجلة المحاسبة العمومية الذي نصّ على أنه "لا يجوز عقد مصاريف عادية لسنة مالية ما بعد 15 ديسمبر من نفس السنة إلاّ عند الضرورة الواجب إثباتها"، تولت البلدية التعهد ببعض النفقات بعد التاريخ المذكور.

علما أنه تمت الإشارة إلى هذه الملاحظة في التقرير النهائي المتعلق بالرقابة المالية على بلدية طبرقة بعنوان تصرف 2015 ولم يتم تجاوز هذا الإخلال.

وتولت البلدية إصدار أذون تزود على سبيل التسوية وبدل على ذلك أسبقية تاريخ الفاتورة لتاريخ طلب التزود.

وأفادت البلدية أنها تولت اقتناء الوقود في إطار تسبقة على السنة المالية 2017 نظرا لاستيفاء كافة مبلغ سنة 2016. وهو ما يبرز تصرف غير رشيد للاعتمادات المرصودة.

ونصّت التعليمات العامة عدد 186 لسنة 1975 المؤرّخة في 2 أوت 1975 على ضرورة تسجيل المشتريات القابلة للجرد بالدفتر المعد للغرض، غير أنّ البلدية لم تتول مسك الدفتر المذكور. ومن شأن ذلك أن لا يمكن من انجاز المقاربات الضرورية بين نتائج الجرد المادي وقائمة المنقولات التي كان يتعين تسجيلها بدفتر الجرد علاوة على التمكن من ضمان حماية هذه الممتلكات.

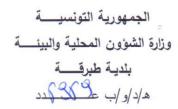
وأفادت البلدية في ردها أنها ستعمل مستقبلا على تسجيل المشتريات القابلة للجرد بالدفتر المعد للغرض.

3- الملاحظات المتعلقة بنفقات العنوان الثاني

لم تتعدّ نسبة استهلاك الاعتمادات المخصصة للاستثمارات المباشرة خلال تصرف سنة 2017 للبلدية 51,43 %.

وتولت البلدية إبرام الصفقة المتعلقة بأشغال توسعة قصر بلدية طبرقة بتاريخ 30 مارس 2015 بكلفة قدرها 399.976,163 لسنة 2014 المنظم للصفقات الفصل 103 من الأمر عدد 1039 لسنة 2014 المنظم للصفقات العمومية الذي ينص على ضرورة إصدار الأمر بصرف المبالغ الراجعة لصاحب الصفقة في أجل أقصاه 30 يوما ابتداء من تاريخ معاينة الحق في الأقساط على الحساب، تولت البلدية خلاص مستحقات المقاولين بتأخير يناهز 48 يوما.

وجاء في رد البلدية أنها ستعمل مستقبلا على تلافي هذا الإخلال.





الموضوع: حول الرد على التقرير الاولي المتعلق بالرقابة المالية على بلدية طبرقة (تصرف سنة 2017).

وبعد، تبعا للتقرير الاولي المتعلق بالرقابة المالية على بلدية طبرقة في إطار برنامج التنمية الحضرية والحوكمة المحلية (تصرف سنة 2017) الوارد علينا بتاريخ 2018/12/21 أتشرف بمدكم بإجابة البلدية كما يبينها الجدول التالى:

رد البلديـة	ملاحظات دائرة المحاسبات	نوعية الرقابة
* علي بن عبشة السعيدي: لـ 4	* عدم اضافة بعض الفصول بجدول تحصيل	ا- الرقابــة علــى
عقارات مسجلة في نهج الجزائر .	المعلوم على العقارات المبنية لسنة 2017	تحصيل الموارد
- وائل بن محمد زواوي: تحصل على	بخصوص المتحصلين على الموافقة في اسناد	البلدية
عداد كهرباء لمحل تجاري .	تراخيص الماء والكهرباء.	
- سامي بن علي زياني: مسجل بالزمام		79
- صليحة غريبي: مسجلة بالزمام.		
- صار خطأ بالمنظومة خلال سنة	* بخصوص عناوين العقارات بالزمام	

		5
2017 نتيجة العطب الحاصل آنذاك		
ووقع تلافيه خلال سنة 2018 مع العلم		
أن رمز الانهج موجود بالزمام .		
يرجع ذلك للاسباب التالية:	* بالنسبة للتأخير في تثقيل جداول التحصيل	
* تعطل المنظومة خلال أواخر سنة		
. 2016		
* سنة 2016 هي سنة الاحصاء		
العشري وتم الانتهاء من عملية الاحصاء		
بصفة متأخرة.		
* تم اعداد جداول تكميلية وتثقيلها مع		
نهاية السنة.		
- يرجع ذلك الى غياب مجالس بلدية	* عدم اتخاذ قرار في مراجعة الثمن المرجعي	
وسيتم خلال سنة 2019 مراجعة هذا		
القرار .		
	* عدم دقة البيانات المتعلقة بمعلوم على العقارات	
الوضعيات القديمة فان الشركات العقارية	غير المبنية .	
تمدنا عادة بقائمات في العقارات التابعة		
لها تتضمن بيانات منقوصة .		
	* عدم ادراج عديد الفصول بجدول تحصيل المعلوم	
تكليف أعوان لتحيين ومراجعة جدول	على المؤسسات	
تحصيل المعلوم على المؤسسات (الحد		
الادنى).		
)	
	* عدم تولي البلدية اعداد جدول المراقبة بين الحد	
بالتنسيق بين البلدية وقابض المالية	الادنى والمبلغ المستخلص	
ومكتب مراقبة الاداءات لاعداد هذا		

الجدول .		
برمجة البلدية خلال سنة 2019 مراجعة وتحيين معينات كراء المحلات التجارية.	* عدم تحيين معينات كراء المحلات التجارية .	
	*عدم ابرام اتفاقيات جديدة رفع الفضلات غير	
اتفاقيات جديدة مع بعض المؤسسات	المنزلية .	
العمومية والخاصة تتعلق برفع الفضلات		
غير المنزلية.		
	* عدم احترام اجال خلاص فواتير استهلاك	اا- الرقابــة عـــى
اللازمة لخلص فواتير الاستهلاك	الكهرباء والاتصالات .	اثنفقات
وستعمل البلدية لاحقا على تفادي مثل		
هذه الاخلالات .		=
16	·	
	* عدم احترام مبدأ التأشيرة المسبقة عند عقد بعض النفقات .	
بلافتات للاحتفال بعيد الثورة الذي سبق	. (3.00)	
مراحل اتمام الاجراءات للحصول على التأشيرة.		
- الوصيل عدد 2911 والوصيل عدد		
2910 يتعلق الامر بفواتير خاصة		
باستعمال منظومة الحالة المدنية وأدب		
في اطلر اتفاقية مبرمة مع البلدية ويتم		
خلاصها بحسب الفواتير الواردة على		
البلدية .		
- تأمين وسائل النقل: لم يتم عقد النفقة	* عقد نفقات بعد تاريخ 12/15	
بعد 12/15 حيث تم عقدها بتاريخ		
2016/09/01 آجال بدايــة التــأمين		
حسب العقد المبرم.		
- شراء الوقود: نظرا لنفاذ الاعتمادات		

المرصودة نتيجة توسع حدود المنطقة		
البلدية وضرورة القيام باشغال التنظيف		
الى حين اتمام اجراءات ملحق الصفقة.		
- شراء الوقود: اقتناء الوقود في اطار	* اصدار أذون تزود على سبيل التسوية .	
تسبقة على السنة المالية 2017 نظرا		
لاستيفاء كامل مبلغ صفقة سنة 2016		
وضرورة مواصلة تسيير المرفق العام .		
- ستعمل البلدية خلال سنة 2019 على	* عدم تسجيل المشتريات القابلة للجرد بالدفتر المعد	
تسجيل المشتريات القابلة للجرد بالدفتر	للغرض.	
المعد للغرض.		
- قامت البلدية بإلغاء جميع التعهدات	* عدم التطابق بين المبالغ المتعهد بها والمبالغ	
من النوع الاحتياطي، أما بخصوص	المأذون بصرفها .	
التعهدات موضوع الملاحظة فهي تتعلق		
بتعهدات فردية (متخلدات، أجور)		-
تلغى بصفة آلية عند بداية كل سنة		
مالية.		
- ستعمل البلدية على تفادي مثل هذا	* خلاص كشف حساب بعد الاجال القانونية	
التأخير في خلاص المقاولين .		

به ذا أفدناك م، والسلم.



من قابض بلدية طبرقة السيد: والسيد المحاسبات فرع جندوبة

الموضوع: حول الرد على مختلف الملاحظات الواردة ضمن تقرير دائرة المحاسبات لسنة 2017 الخاص بتصرف بلدية طبرقة.

1 - فيما يخص الكشف عدد 3 من الحساب المالي حول المقابيض الخاصة بخار ج الميزان : المبلغ الصحيح هو 1686421728 عوضا عن 1686098974 بحيث تسرب خطأ عند كتابة النسخة المتواجدة لديكم .

2 - فيما يخص تبليغ الإعلامات بعنوان سنة 2017 فإن منظومة الجباية المحلية غير جاهزة للاستعمال واستخراج الإعلامات الأولية بصفة آلية مما يضطر عدل الخزينة لكتابها يدويا . كذلك أغلب المساكن غير مرقمة مما يصعب عملية التبليغ كذلك عدة عقارات مغلقة نظرا لعدم وجود أصحابها مما يكلف عدل الخزينة صعوبات في التبليغ. أما في ما يخص الأراضي غير المبنية فإن عناوين أصحابها غير واضحة وأغلبهم غير مقيمين بطبرقة و عدم توفر المعلومات والمعطيات لدى إدارة البلدية للإتصال بهم .

